

فى مؤتمر صحفى

وزير المالية يستعرض اسباب تعديل الدولار الجمركى للسلع الترفيهية والاستفزازية

هدفنا الاساسى حماية الصناعة الوطنية وتعميقها وتوفير فرص عمل جديدة

لا نمنع استيراد اى سلعة احتراماً للاتفاقيات الدولية ونحرص على تلبية احتياجات شرائح المجتمع المختلفة

لدينا المرونة الكاملة للتعامل مع القرارات وفقاً للتجربة الفعلية على أرض الواقع وتعديلها اذا تطلب الامر

قوائم السلع عرضت على المجموعة الوزارية الاقتصادية وبتوافق وتنسيق تام مع وزارة التجارة والصناعة

بريطانيا متفائلة بالاقتصاد المصرى ووفود تزور القاهرة لبحث الاستثمارات المشتركة

اكّد الدكتور محمد معيط وزير المالية ان الهدف الاساسى للقرار الخاص بالدولار الجمركى هو حماية الصناعة الوطنية والحفاظ على فرص العمل الحالية وخلق فرص عمل جديدة مشيراً الى ان قرار الدولار الجمركى الاخير باستمرار تثبيت السعر على السلع الضرورية والاستراتيجية بينما ستنتم معاملة السلع الترفيهية والاستفزازية بالسعر المعلن للدولار من البنك المركزى مؤكداً ان القرار تم بتوافق تام مع مجلس الوزراء والمجموعة الوزارية الاقتصادية وبالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة.

واضاف الوزير ان الاصل فى تسعير الدولار الجمركى هو السعر المعلن من البنك المركزى بينما كان تخفيض الدولار الجمركى الى 16 جنيهاً امر استثنائى نتيجة الاوضاع الاقتصادية التى شهدتها مصر واننا مستمرين بالسعر الاقل وهو 16 جنيهاً للدولار على السلع الاساسية والضرورية والاستراتيجية والمواد الخام والالات ومستلزمات الانتاج وقطع الغيار حيث انها جميعاً يجب ان تحصل على ميزة تنافسية امام المستورد خاصة ان الصناعة الوطنية تقوم بتشغيل

العمالة وتوفير فرص عمل كما تقع عليها اعباء الاجور وتكاليف الانتاج والتشغيل والضرائب والرسوم المقررة مؤكداً في هذا الصدد ان مهمتنا الاساسية "الحفاظ على ارزاق الناس".

موضحاً ان السلع المستوردة تامة الصنع ستعامل طبقاً للسعر المعلن من البنك المركزي واننا لا نمنع استيراد اى سلعة احتراماً للاتفاقيات والالتزامات الدولية مع الحرص على توفير احتياجات كافة شرائح المجتمع المختلفة.

جاء ذلك خلال مؤتمر صحفي عقده وزير المالية اليوم "الأحد" ايضاً للأسباب التي بني على أساسها قرار تطبيق سعر الدولار الجمركي المعلن من البنك المركزي على عدد من السلع تامة الصنع المستوردة من الخارج والسلع غير الضرورية بحضور كلا من د. إيهاب أبو عيش نائب وزير المالية لشؤون الخزينة العامة وأحمد منير رئيس قطاع مكتب الوزير ومنى ناصر رئيس وحدة الاجتماعات الوزارية والشحات الغتوري وكيل أول وزارة بمصلحة الجمارك.

واكد الوزير ان تعامل السلع بالسعر المعلن من البنك المركزي هو امر مطبق في جميع دول العالم وان تعاملنا بالسعر الاقل للسلع الاساسية والضرورية يأتي منعا لاي موجه تضخمية وتشجيعاً للصناعة المحلية مشيراً الى ان دول العالم تسعى لحماية صناعاتها وتوفير فرص عمل لمواطنيها، موضحاً ان الحرب التجارية بين امريكا والصين تهدف الى حرص الطرفين على حماية صناعاتهم الوطنية.

وحول الجدل السائد حول اضافة بعض السلع مثل اجهزة الموبايلات والكمبيوتر الى قائمة السلع الخاضعة لسعر الدولار المعلن من البنك المركزي قال الوزير نحن يجب ان يكون لدينا هذه الصناعات في مصر خاصة ان لدينا الكفاءات والكوادر المؤهلة للقيام بذلك مشيراً الى ان توجه الدولة يقوم على تشجيع وتعميق الصناعة وانه من الممكن ان يتم تجميع او تصنيع هذه السلع داخل السوق المصري وان لدينا مصانع كبرى بالعاشر وبنى سويف واكتوبر تنتج كافة الاجهزة المنزلية باعلى درجة من الجودة وتفي باحتياجات السوق المحلي وتقوم بالتصدير للخارج وعلينا اعطائهم ميزة تنافسية.

واضاف وزير المالية أننا لدينا المرونة الكاملة للتعامل مع المتغيرات والقرارات وفقاً للتجربة الفعلية على أرض الواقع، موضحاً أنه إذا تبين تأثر أحد السلع سلباً نتيجة حسابها بسعر البنك المركزي سيتم نقلها إلى القائمة الأقل وهي سعر 16 جنيه للدولار.

وقال الوزير أننا نسعى ونبذل الجهد لتحسين مستوى معيشة المواطنين وتقديم خدمات جيدة في الصحة والتعليم أيضاً، ولن يحدث ذلك إلا بموارد حقيقية من خلال زيادة الإنتاج والإنتاجية وزيادة نسبة النمو وهذا يتأتى بدعم الصناعة المحلية وتطويرها وجودتها وزيادة تنافسيتها بما يساعد أيضاً على التصدير وعلى توفير المزيد من فرص العمل.

وأضاف أن توجه الدولة هو زيادة الإيرادات وترشيد الإنفاق وتخفيض العجز الكلي، مشيراً الى اننا قد وصلنا في سنوات سابقة بنسب عجز بلغت ارقام فلكية ولكن باجراءات مدروسة انخفض

العجز فى 2018/6/30 الى 9.8% ونستهدف الوصول به الى 8.4% خلال العام المالى الحالى وفى البيان المالى الجديد للعام المالى المقبل نستهدف انخفاض العجز الى 7%.

وحول نتائج بعثة طرق الابواب ببريطانيا والتي شارك بها الوزير مؤخرا أشار الوزير إلى أن هناك حالة من التفاؤل لدى الجانب البريطانى عن مستقبل الاقتصاد المصرى، مؤكداً أنه التقى مع عدد من وزراء الحكومة البريطانية وهم حريصون أن يكون هناك اتفاقية بين مصر وبريطانيا تعطى نفس المزايا للطرفين على غرار اتفاقية المشاركة الأوروبية.

وأضاف أن هناك توجه كبير من الجانب البريطانى فى استفادة مصر بخبرة بريطانيا فى مجالى الصحة والتعليم سواء من خلال شراكة أو استثمارات مباشرة، موضحاً أن الأسابيع المقبلة ستشهد زيارات من وفود بريطانية وسيتم عقد ورش عمل واجتماعات مشتركة من الجانبين.